إعراب قوله تعالى: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾، في كتاب ملوك الكلام في جمع ماجرى بيننا وبين أولي الأفهام للميرزا محمد بن عبد الوهاب الهمداني ت(١٣٠٥هـ) تحقيق ودراسة

نجلاء مهدي عبد الصاحب ياسين الكوفي

أ.م.د. أحمد حسن منصور الغانمي

جامعة كربلاء – كلية العلوم الإسلاميّة – قسم اللغة العربية

The grammatical parsing of the Almighty's saying: (Ezra, son of God), in the book 'Kings of Speech' in the Collection of 'What Happened Between Us and Those of Understanding' by Mirza Muhammad bin Abdul Wahhab Al-Hamadani (d. 1305 AH)- Investigation and Study

Najlaa Mahdi Abdul Sahib Yassin Al-Kufi

Asst. Prof. Dr. Ahmed Hassan Mansour Al-Ghanimi

University of Karbala - College of Islamic Sciences

Department of Arabic Language

ملخص البحث

إن المخطوطات العربية جزء من تراث الأمة وإحياؤها ضرورة علمية، لأنها وثيقة حضارة الأمة العربية ولاسيما ما يتصل منها بالدراسات اللغوية بجميع مستوياتها؛ ولأنها تضيف إلى المكتبات إرثًا عظيمًا يتناقل بين الأجيال، ومن شذرات اللؤلؤ المكنون لكنوز العربية نظم الهمداني(١٣٠٥هـ) كتابه (ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الأفهام) مبينًا فيه فنون اللغة من صوت وصرف ونحو ودلالة وتفسير، ومن تحقيق هذا المؤَلف القيم ودراسته أُتيحت للباحثة الوفرة العلمية التي ضمها هذا المؤَلف في مختلف العلوم والفنون والأدبيات، فقررت أن تخوض غمار تحقيقه ودراسته لتنهل من فيض علمه.

الكلمات المفتاحيّة:

«الميرزا محمد بن عبد الوهاب الهمداني، كتاب ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الأفهام، النحو والإعراب»

Abstract

The Arabic manuscripts are part of the nation›s heritage. Reviving them is a scientific necessity because they are a document of the civilization of the Arab nation especially what is related to linguistic studies in all its scopes. Since it adds to libraries a great legacy that is passed down between generations, from the hidden pearls of the treasures of Arabic, Al-Hamdani (1305 AH) composed his book Kings of Speech in Collecting What Happened Between Us and Those of Understanding. In this book, he explained the arts of language from phonetics, morphology, syntax, semantics and interpretation. From the investigation and study of this valuable work, the researcher was given the scientific abundance that this work included in various sciences, arts and literature, to delve into its investigation and study to draw from the abundance of its knowledge.
Keywords: «Mirza Muhammad bin Abdul Wahhab Al-Hamdani, Kings of Speech in Collecting What Happened Between Us and Those of Understanding, Grammar and Syntax»

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين إلى يوم الدين وبعد....

نظرًا لأهمية المخطوطات في إحياء التراث اهتم الكثير من الباحثين بث الروح في هذه المخطوطات النفيسة والقيمة لجعلها ترى النور ليعرضوا أمجاد أسلافنا العرب وبيان ثقافتهم العلمية، فقد سَعَت الباحثة في بحثها هذا إلى بيان مسألة «إعراب قوله تعالى:﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ﴾، وذكر طرق معرفة العجمة، وبيان حال همزة (ابن) بحسب الخط في ثمانية أوراق» في الصفحة الثالثة والستين من كتاب ملوك الكلام الذي كان مضمونه سؤالًا وجوابًا مطروحًا بلفظ (سُئلت) و(أجبت)، أسئلة جرت بينه وبين أهل عصره، مرة بصيغة المبني للمعلوم وأخرى بصيغة المبني للمجهول فالبحث على قسمين، أولهما الدراسة وفيها مبحثان، الأول لآلئ متناثرة من سيرة محمد بن عبد الوهاب الهمداني في ثلاثة مطالب المطلب الأول حياته، والمطلب الثاني مكانته العلمية ومصنفاته، والمطلب الثالث مشايخه وتلامذته، أما المبحث الثاني قبسات من كتاب ملوك الكلام ففي ثلاثة مطالب أيضا، المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته وزمن تأليفه وسببه، المطلب الثاني: منهج المصنف في كتابه، المطلب الثالث: شواهده ومصادره وأهمية كتابه، أما القسم الثاني التحقيق فتضمن منهج التحقيق، ووصف النسخ المعتمدة في التحقيق، والنص المحقق، وصورًا من المخطوط، واختتمت الباحثة بحثها بخاتمة تضمنت ما توصلت له من نتائج.

القسم الأول: الدراسة

المبحث الأول: لآلئ متناثرة من سيرة الميرزا محمد بن عبد الوهاب الهمداني

المطلب الأول: حياته

أولا: اسمه وكنيته ولقبه[١]:

الميرزا محمد بن عبد الوهاب بن شعبان بن داود الهمداني الحائري الكاظمي، يُكنى بأبي المحاسن، الملقب بإمام الحرمين، تزوج سنة(١٢٧٣هـ)، فهنأه لعرسه الشعراء، ورزق ولده جمال الدين علي بن محمد،ونصبه السلطان ناصر الدين شاه قاضيًا بالكاظمية سنة (١٢٨٧هـ).

ثانيًا: ولادته ونشأته:

لم تشر المصادر التي ترجمت للميرزا محمد بن عبد الوهاب الهمداني إلى سنة ولادته، ولم تذكر شيئًا عن أسرته سوى وفاة والده سنة (١٢٩٨هـ)[٢] « تزوّج سنة ١٢٧٣ هـ، فهنّأه لعرسه الشعراء. ورزق ولده جمال الدين عليّ بن محمّد - كما كتبه بخطّه على ظهر كتابه بيان النقطة - في ليلة عرفة سنة ١٢٧٦هـ وأخته حور العين في سنة ١٢٧٨هـ. ونصبه السلطان ناصر الدين شاه قاضيا بالكاظميّة سنة ١٢٨٧ هـ. وكانت له خزانة كتب نفيسة جليلة»[٣].

ثالثًا: وفاتــه:

المشهور في تأريخ وفاة الميرزا محمد بن عبد الوهاب الهمداني أنه توفي سنة (١٣٠٣هـ)[٤] وهذا ما جاء في كثير من المصادر التي ترجمت له، والأرجح أنها سنة (١٣٠٥هـ) فقد كان المترجم له حيًا في رابع شهر الصيام سنة(١٣٠٤هـ)، وكتب في التأريخ تقريظه الثاني للتعليقات المطبوع ضمن سواطع الأنوار، وكتب حسين علي محفوظ رسالة مبسوطة في ترجمة أحواله[٥].

المطلب الثاني: مكانته العلمية ومصنفاته

أولاً: ثقافته ومكانته العلمية:

«كان عالمًا فقيهًا، منطقيًا، كاتبًا، أديبًا، شاعرًا، من المعاصرين، له مجلس حافل بالأدباء والشعراء

وأهل الكمال،ومن المؤلفين المؤرخين، وقد نظم تاريخ وفيات وأعراس العلماء والوجوه والوقائع في عصره، والحوادث المارة بقطره»[٦]، «أديب كامل نحوي لغوي شارع بالعربية والفارسية مصنف حسن المحاضرة، جيد الحفظ، حسن التحرير، تصدى للقضاء في الكاظمية ولقبه ناصر الدين شاه إمام الحرمين»[٧].

«يعدّ في الكاملين في العلوم الأدبيّة. كان يرى نفسه كاملا في كلّ العلوم، كثير التبجّح بنفسه، مبالغا في حبّ التعرّف عند الملوك والرؤساء وأعيان العصر، أتعب نفسه في جمع الإجازات من علماء عصره، حتّى جمع من ذلك مجلّدًا ضخمًا،وكان المتصدّي للقضاء في بلد الكاظمين، وأخذ في ذلك منشورًا من السلطان ناصر الدين شاه لمّا جاء إلى الزيارة، وكاتب السلطان العثماني بتواريخ عملها في جلوسه»[٨].

«كان من أجلاء علماء الكاظمين (عليهما السلام) وله الرواية عن جمع كثير من أكابر فقهاء عصره، وله مؤلفات كثيرة تشهد بعلوّ فهمه، وسعة صدره، وطول باعه وكثرة اطلاعه، وأنه علامة من العلماء، وفهامة من الفقهاء، أعلى الله مقامه ورفع في الخلد إكرامه»[٩]

ثانيًا: مصنفاتـه:

كانت للهمداني مصنفات كثيرة ومنها:

حاشية وافية على شرح الجامي للكافية، فرغ منها سنة (١٢٦٩هـ)، «شرح حدّ الكلمةِ سنة (١٢٧٠هـ)»[١٠]، «الجوهر النضيد، سنة (١٢٧٠هـ)»[١١]، «جواب المَولى قاسم عن وجه ضمّ الهاء في قولهِ تعالى:﴿عَلَيْهُ الله﴾[١٢] في سورة الفتح، فرغ منه في سنة (١٢٧٠هـ)»[١٣]، هبة الشّباب في عِلمي النحو والإعراب، فرغ منه سنة (١٢٧١هـ)[١٤]، عطر العروس فيما تبتهج به النفوس، فرغ

منهُ سنة (١٢٧٣هـ)[١٥]، ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الأفهام، فرغَ منهُ سنة (١٢٧٤هـ)[١٦]، عصمة الأذهان في الكشف عن قواعد الميزان، منظومة في المنطق وعلم الميزان، فرغ منهُ سنة (١٢٧٤هـ)[١٧].

المطلب الثالث: مشايخه وتلامذته

أولا:مشايخه[١٨]:

مشايخه كثيرون فقد أجازه الشيخ مرتضى الأنصاري، والسيد علي بن محمد بن طيب الموسوي التستري سنة (١٢٨٣هـ)، والشيخ محمد باقر الدماوندي حدود سنة (١٢٨٣هـ)، والشيخ محمد باقر بن زين العابدين الهمداني بتأريخ (١٢٨٣هـ)، والشيخ عبد الحسين بن علي الطهراني المتوفى (١٢٨٦هـ) والسيد محمد علي الشهرستاني بن حسين بن محمد علي بن إسماعيل الحسيني المتوفى سنة (١٢٨٧هـ)، وفقيه العراق الشيخ راضي ابن الشيخ محمد النجفي المتوفى سنة (١٢٩٠هـ)، والسيد أسد الله بن السيد محمد باقر الأصفهاني المتوفى سنة (١٢٩٠هـ)، والشيخ قاسم المتوفى سنة (١٢٩٠هـ)، والشيخ ملا رفيع بن علي الرشتي المتوفى سنة (١٢٩٢هـ)، السيد زين العابدين بن السيد حسين الطباطبائي المتوفى سنة (١٢٩٢هـ)، والشيخ ملا علي بن الميرزا خليل الرازي الطهراني المتوفى سنة (١٢٩٧هـ)، والشيخ حسن بن الشيخ أسد الله الدزفولي الكاظمي المتوفى سنة (١٢٩٨هـ)، وغيرهم.

ثانيًا: تلامذته:

الشيخ محمد علي ابن الشيخ جعفر التستري المتوفى سنة(١٣٢٢هـ)[١٩]، والسيد اسماعيل الصدر ابن السيد صدر الدين الموسوي العاملي الاصفهاني الكاظمي المتوفى سنة (١٣٣٧هـ)[٢٠]، والسيد شمس الدين محمود بن السيد شرف الدين علي المرعشي المتوفى سنة (١٣٣٨هـ)[٢١]،

والسيد عناية الله علي بن علي بن كرم علي الساماني[٢٢]، والمولى محمد سميع ابن الحاج محمد الأرومي[٢٣].

أحواله[٢٤].

المبحث الثاني: قبسات من كتاب ملوك الكلام

المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته وزمن تأليفه وسببه

أولا:اسم الكتاب:

لقد ذكر الميرزا محمد بن عبد الوهاب الهمداني اسم الكتاب في مقدمته حيث قال: «أن أجمع الجميع في كتاب لينتفع منه أرباب الألباب، مسميًا له بـ(ملوك الكلام)»، وحرص على إبراز اسم الكتاب في الخاتمة حيث قال: «وليكن هذا آخر القول في المجلد الأول من كتابنا الموسوم بـ(ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أُولي الأفهام» فكان أكثر دقة ووضوحًا في إبراز العنوان، وقد ذُكر اسم الكتاب بعدد من المصادر المعروفة منها الذريعة إلى تصانيف الشيعة و أعيان الشيعة ومعارف الرجال وتكملة أمل الآمل....إلى آخره كما ذكرنا سابقًا.

ثانيًا: نسبة الكتاب إلى صاحبه:

لا خلاف في نسبة كتاب ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الأفهام إلى صاحبه محمد بن عبد الوهاب الهمداني لما أشار له شيخنا الجليل في مقدمة الكتاب، وبما وجدناه في كتب التراجم منها الذريعة وأعيان الشيعة ومعارف الرجال وتكملة أمل الآمل، فلم يكن هناك أدنى شك في نسبة الكتاب إلى المغفور له رحمه الله.

ثالثا: زمن تأليف الكتاب:

فرغ الميرزا محمد بن عبد الوهاب الهمداني من الكتاب سنة (١٢٧٤هـ)[٢٥]، فقال: «في صبيحة يوم الغدير سنة أربع وسبعين بعد الألف ومائتين من الهجرة»، وهذا ما أشار إليه المصنف في خاتمة الكتاب.

رابعًا: سبب تأليف الكتاب:

إن الكم الغفير من المؤلفات التي ألفها أصحابها لابد لها من

أسباب ودواعٍ وهدف للتأليف، وهذه الدواعي والأسباب أما أن تذكر تصريحًا أو تلميحًا، لتبين للقارئ أنها لم تؤلف عبثًا، إنما أُلفت حتى ينتفع بها السائلون ويفيد منها القارئون، فقد ذكر شيخنا أعلى الله درجاته في جنان الخلد الغاية من تأليف كتاب ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الأفهام في مقدمته حيث قال: «وقد جرت بيني وبين أهل عصري أسئلة شريفة لم يجرِ أكثرها على الخواص، ولم يكتب في الدفاتر وأجوبة لطيفة لم يذكر أغلبها في كتاب»، لذلك جمع جميع هذه الأسئلة في كتاب لينتفع منه أرباب الألباب.

المطلب الثاني: منهج المصنف في كتابه

أولا: منهج الكتاب:

أما بالنسبة لمنهج المخطوط فالمصنف اتخذ لنفسه منهجية خاصة رسمها في كتابه هذا والتي تتضح بالآتي:

١ـ إن المسائل التي تناولها المصنف هي متنوعة ومختلفة على اختلاف العلوم من صوت وصرف ونحو ودلالة وبلاغة، وكان اختياره لها لما تحمله من قيمة علمية، فضلًا عن أن دائرة الخلاف للمسائل بين العلماء فأراد معالجتها بأسلوب حواري لطيف وجميل إذ يدرج سؤالا ثم يجيب عنه بطريقة سئلت فأجيب، واشتهر أيضا بأسلوب الفنقلة إذ يطرح إشكالًا بافتراض سؤال ثم الجواب عنه.

٢ـ استوفى المصنف جل الوجوه التي تحملها المسألة الواحدة سواء كانت إعرابية أم نحوية أم دلالية إذ يفصح عن هذه المسألة بعدة وجوه كأن يقول الإجابة عن ذلك بأربعة وجوه أو بخمسة وجوه أو أكثر من ذلك.

٣ـ إن المسألة الواحدة التي يتعرض لها المصنف بالشرح سواء كانت تفسيرية أم نحوية أم غيرهما يستوفي في شرحها أغلب مستويات اللغة على اختلافها

وتنوعها كان يفسر آية قرآنية ثم يعرج على قضاياها النحوية والدلالية وغير ذلك.

٤ـ عند اطلاعنا على مادة الكتاب بدا لنا أن المصنف ترك أثراً واضحًا لنفسه إذ نجده تارة يبدي آراءه العلمية على وفق الأدلة التي يطرحها، وأخرى يرجح رأيًا على حساب آراء أخرى استناداً إلى الأدلة العلمية، وثالثة يرد بعضها بحسب ما يستدل به من أدلة تنقض هذه الآراء.

٥ـ ذكر المؤلف ثبتًا لمسائله وهو إجراء غير معهود عند أغلب المصنفين.

٦ـ تضمن الكتاب الكثير من آراء العلماء في الصوت والصرف والنحو والدلالة والبلاغة، وقد تنوع أسلوب الهمداني في نقل هذه الآراء

المطلب الثالث: شواهده ومصادره وأهمية كتابه

أولا:شواهده:

عني علماء العربية بجمع موضوعات كتبهم،مما قيل بلسان عربي فصيح شعراً ونثراً، ولذلك عني اللغويون والنحويون بالشواهد اللغوية.

ومن أهم الشواهد التي اهتم بها العلماء في حشد مؤلفاتهم بها من آي الذكر العظيم والأحاديث النبوية الشريفة والأشعار والأمثال وأقوال العرب لما لها من أهمية في توضيح مادته وبسطها للمتعلم، والرد على النحويين، وهكذا الحال مع شيخنا الجليل حيث استشهد في كتابه (ملوك الكلام) بآيات الذكر الحكيم، فوصلت إلى مئتي شاهد، واهتم اهتمامًا كبيرًا بالشاهد القرآني وقراءاته في كثير من المواضع فكان يستدل بالنص القرآني للرد على بعض النحويين وتصحيح ما يوجهه من إعرابات نحوية وقضايا صرفية، فكان النص القرآني من أهم ما استشهد به في كتابه ومثال ذلك كثير نورد منها، قال تعالى:﴿والسلام

على من اتبع الهدى﴾، ففي هذه المسألة اتخذ الشاهد القرآني دليلاً على أن تحية الإسلام (السلام عليكم) أشرفها وأكرمها وفي الشاهد الثاني {على كل قلب متكبر}، استعان هنا بالنص لبيان قضية نحوية بأن كلاً تأتي زائدة، {وما ربك بظلام للعبيد} وجاء بالنص هنا لبيان قضية صرفية وردت في إحدى المسائل وغيرها كثير.

أما الأحاديث النبوية الشريفة وأحاديث أهل البيت (عليهم السلام) فكان لها أثر كبير في النص بعد القرآن الكريم؛لأن من نطق بها هم من أفصح الناس على هذه الأرض، فاستدل بها ومن هذه الأحاديث قال رسول الله: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»[٢٦]، وعن أمير المؤمنين قال: قال رسول الله: «إن الله حرم الجنة على كل فحاش بذيء قليل الحياء لا يبالي بما قال ولا بما قيل له فإنك إن فتشته لم تجده إلا لغية أو شرك شيطان»[٢٧]

ويأتي الشعر بعد النص القرآني في الاستدلال به فوصلت شواهده إلى مئة وعشرة شواهد لبيان المسائل فتارة يستدل به للرد على النحويين وتارة لبيان مسألة صرفية وتارة أجاز بالشعر وجوهًا إعرابية أو لبيان وتفسير مفردات معجمية وغيرها،وكان لأمثال العرب وأقوالهم أثر في الاستشهاد وتعزيز القول لدى العلماء العرب فيستدل بالمثل لبيان صحة إعرابه أو ليصحح دلالة لفظية معينة أو لبيان لفظة معجمية وغيرها.

ثانيًا: مصادره:

إن أهم ما يميز كتاب ملوك الكلام كثرة مصادره،فاعتمد الهمداني في توثيق مادته العلمية ونقلها من كتب العلماء وأقوالهم من النحويين واللغويين والفقهاء والمفسرين على مصنفات في النحو والصرف واللغة والبلاغة والتفسير لتعزيز رأيه وتأييده أو لدحض الرأي، وأيضا استعان

بالمخزون الذهني الذي لديه وما تمليه عليه ذاكرته مما حفظه وقرأه، وهذا دليل علو ثقافته و علميته، أما أنواع هذه المصادر فهي:

١ الأعلام

اعتمد الهمداني في توثيق مادته على أسماء العلماء على اختلاف علومهم فكان منهم المفسرون والنحويون واللغويون والفقهاء.

٢ الكتب

اعتمد الهمداني في توثيق مادته أيضا على مصنفات كثيرة في النحو واللغة والأدب والتفسير وقد ذكر أسماءها في أثناء شرحه.

٣ النصوص النحوية واللغوية

استند الميرزا محمد بن عبد الوهاب الهمداني إلى النصوص المقتبسة من الكتب فكان يذكر النص المقتبس أما بذكر صاحبه أو ذكر الكتاب وتحديد نهاية النص بكلمة انتهى، وقد يذكر النص من غير الإشارة إلى صاحبه أو إلى الكتاب الذي اقتبس منه، وتارة ينقل النص بالمعنى سواء أشار لقائله أم لم يُشر إليه.

ثالثًا: أهمية الكتاب

تكمن أهمية الكتاب بما فيه من مادة علمية وبما فيه من آراء وترجيحات واعتراضات وأسلوب طرح ولغة سليمة وأيضا وتكمن هذه الأهمية أيضا بحضور آراء المصنف وثقافته، وإن المطلع على هذا الكتاب (ملوك الكلام) يعرف قيمته العلمية فهو يحتوي مادة علمية في النحو والصرف واللغة والأدب والتفسير، فضلًا عن ذكر المصنف لعلماء كثيرين وما أورده من مسائل تتضمن آراء نحوية ونصوصًا لغوية واستشهادات نثرية وشعرية.

القسم الثاني: التحقيق

أولا: منهج التحقيق:

اعتمدت في تحقيق كتاب ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي

الأفهام على القواعد والأسس التي سار عليها المحققون، وحرصت على إخراج النص المحقق بالصورة التي أرادها المؤلف.

١- أعدتُ طباعة النص مراعيةً الدقة في كتابة الكلمات وفق القواعد الإملائية المعروفة، وكتابة الكلمة بحسب قواعد رسم الكلمة المعروفة.

٢- قابلتُ ما نسخته بالمخطوط الأصل مراتٍ عديدة؛ تلافيًا للنقص والسهو والزيادة والتقديم والتأخير.

٣- قابلتُ الأصل مع النسخة الثانية للمخطوط، وأثبتُ أوجه الاختلاف من الزيادة والنقص.

٤- خرجتُ الآيات القرآنية من القرآن الكريم وحصرتها بأقواس مزهرة {}، مع ذكر اسم السورة ورقمها في الهامش.

٥- وثقتُ القراءات من كتب القراءات.

٦- خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الأحاديث وحصرتها بين قوسين مزدوجين».

٧- خرجتُ الأبيات الشعرية من دواوين الشعراء، واعتمدت أيضًا في تخريجها على كتب الأدب والنحو واللغة.

٨- أكملت ما في البيت الشعري من نقص في المتن وحصرته بين قوسين معقوفين وذكرتُ بحور الأبيات في الهامش، مع ذكر البيت بالصورة الصحيحة من الديوان إذا كان فيه اختلاف.

٩- وثقت ما ورد في الكتاب من شواهد وأقوال النحويين واللغويين والمفسرين و أرجعتها إلى أصحابها.

١٠- خرجتُ الأمثال من كتب الأمثال وحصرتها بالأقواس المزدوجة «».

١١- شرحتُ بعض الألفاظ التي تحتاج إلى بيان.

١٢- ترجمتُ للأعلام واستثنيت من ذلك بعض الأعلام المشهورين

وأشرتُ إلى مصادر تراجمهم.

١٣- عنيتُ بضبط الآيات القرآنية والأحاديث والأشعار وما يلتبس من الألفاظ.

١٤- فككتُ ما استعمله من المختصرات.

١٥- وضعتُ بعض العنوانات في معقوفين [] لبيان أنها إضافة المحققة إلى النص.

١٦- اعتمدتُ على الكثير من المصادر في تخريج النص.

١٧- نقلتُ الحواشي التي وضع لها المصنف كلمة (منه) إلى الهامش، وأدخلت الحواشي التي تحتوي كلمة (صح) داخل المتن في مكانها المناسب.

١٩- ذكرت أمثلة من صور المخطوط في قسم الدراسة.

ثانيًا: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت الباحثة في تحقيق كتاب ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الأفهام على نسختين نسخة الأصل، ونسخة ثانية رمزنا لها بالحرف (باء).

النسخة الأولى:

يحتفظ بها مركز إحياء التراث في قم المقدسة، رقم الإصدار (٣/١٠٣٠)، وهو المجلد الأول بلغ عدد اللوحات (١٤٠) لوحة أي ما يقارب (٢٨٠) صفحة، في كل صفحة (٢١) سطرًا، وعدد كلمات السطر من (١٠ ـ ١٤) كلمة، ومقياس صفحاتها ١٥٥ في ٢١٥ سم، كتبت بخط نسخ التعليق وهو خط فارسي، وكتب في الصفحة الأولى مقدمة بدأت ببسم الله الرحمن الرحيم في أعلى الصفحة ثم: «لا نَجدُ سوى جنابِك محمودًا، يا خير مسؤولٍ، ولا نَرِدُ غيرَ عُبابِك مورودًا، يا أَكرمَ مأْمولٍ، فنسألكَ أَن تُثبِّتَ الحقَّ في سرائرنا، وتقشع سُحُبَ الظُّنُون عن بصائِرنا، وتُيَسِّرَ لَنا بلوغَ ما نَتَمَنَّى، وتُجِيبَ مَسْأَلتنا

فَضْلًا مِنْك وَمَنًّا، وتصلّي على محمد وآله، أُولي الكرامة عليك، ومَن ازداد من يُصِلّي عليهم زُلْفَةً عندك، وقربًا لديك.....»

ثم أوضح في مقدمته منهج كتابه فقال: «وقبل الشروع في المقصود، أُصدِّر الكتاب بمقدمةٍ لابد من بيانها، وهي أن كل مسألة هم سألوني عنها أكتبُ في صدرها (سُئِلْتُ) بصيغة المجهول، وكل مسألةٍ أنا سألتُهم عنها أرسُم في أولها (سَألتُ) بلفظ المعلوم، وأمّا الجواب فإن كان لي عن سؤلِهم أصدّره بـ(أَجَبْتُ) بصيغة المعلوم، وإن كان لهم عن سُؤلي أفتتحهُ بـ(أُجِبْتُ) بصيغة المجهول، ولما كانت الصيغتان مُتساويتَين مِن حيث الكتابة وضعتُ لكل واحدةٍ علامةً تميّزها عن الأخرى، فجعلتُ علامةَ صيغة المعلوم (الميم)، وآية صيغة المجهول (اللام)». وهي أسئلة وأجوبة بعنوان سئلت وأجبت جرى تبادلها بين ابن داود وبعض العلماء المعاصرين له، وقد نوقشت الاجابات نقاشًا مفصلا، وتضمن بين صفحاتها موضوعات لغوية وأدبية ونحوية ومعجمية.

وختم المخطوط بزمن تأليف الكتاب حيث قال: «نجيم صبيحة يوم الغدير سنة أربع وسبعين بعد الألف ومائتين من الهجرة النبوية على مهاجرها ألف سلام وتحية والحمد لله أولًا وآخرًا وباطنًا سنة ١٢٧٤ وظاهرًا». وجاء في فهرس الكتاب ذكر لبعض المسائل التي وردت في تضاعيفه،وتميزت هذه النسخة بما يأتي:

١ خطها واضح وكاملة الصفحات فلا يوجد فيها أي نقص.

٢ تحتوي حواشي وضعها المصنف.

٣ كتبت بالمداد الأسود، وقد وضع فوق بعض الكلمات مداد أحمر.

٤ وجود كلمة في أسفل الصفحة دالة على بداية الصفحة التالية وهي ما يعرف عند المحققين بالتعقيبة.

٥ إبدال حرف الهمزة ياء مثل عائد كتبت عايد، وفرائض كتبت فرايض وغيرها.

٦ رسمت كلمة ثلاثة وثلاث بحذف الألف فكتبها ثلثة وثلث.

٧ كتابة كلمة إحداهما وإحداها بحذف الألف وإبدالها ياء إحديهما وإحديها.

٨ إضافة الـ التعريف إلى كلمة غير.

٩ كان يدمج إن مع كان فتكون إنكان.

١٠ كتابة حرف الزاي ذالاً في بعض الكلمات مثل آذار، آزار.

١١ـ عند مراجعتنا للمخطوط وقفنا على مسائل كثيرة لم يذكرها المصنف في فهرست كتابه ومن أمثلتها قول النبي محمد (صلى الله عليه وآله): «حسين مني وأنا من حسين» وكذلك إعراب «أنا الذي سمتني أُمي حيدر.....» وغيرها من المسائل.

١٢ وجود كثير من الاختصارات:

الرمز	المعنى
الخ	إلى آخره
كك	كذلك
فيق	فيقال
يق	يقال
الع	العين
تع	تعالى
لع	لعنه الله
تح	تحقيق
أيض	أيضًا
الظ	الظاهر
ظ	ظاهر
ع	عليه السلام
المص	المصنّف
ره	رحمه الله
مط	مطلق
ح	حينئذٍ
لامط	لا مطلقًا
ص	صلى الله عليه وآله
فظ	فظاهر
يخ	يخلو
لا يخ	لا يخلو
س	سيبويه

النسخة الثانية:

هذه النسخة موجودة في مكتبة آية الله الحكيم العامة، وهي أكثر وضوحًا من النسخة الأصلية كُتِبت بالمداد الأسود بيد الشيخ محمد رحيم بن محمد البروجردي المتوفى

سنة (١٣٠٩هـ) أحد تلامذة الهمداني، عدد صفحاتها (٣٦٢) صفحة، وعدد الأسطر في كل صفحة (١٧) سطرًا، عدد الكلمات في كل سطر تتراوح بين(١٣-١٥) كلمة، الخط نستعليق، وجاء في نهاية المخطوط خاتمة له «بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين الغر الميامين.....

وأنا السيد الأشم ابن الحاج ميرزا محمد محمد رحيم، المجاور بالمشهد المقدس الرضوي، حرره في ليلة الأحد رابع عشر من شهر ذو القعدة ألف ومائتين وثلاث وثمانين من الهجرة النبوية صلى الله عليه وآله وسلم ووقع التحرير في مشهد الكاظمين عليهما السلام». وانتهت الخاتمة بختم له.

ثالثًا: صور من المخطوط:

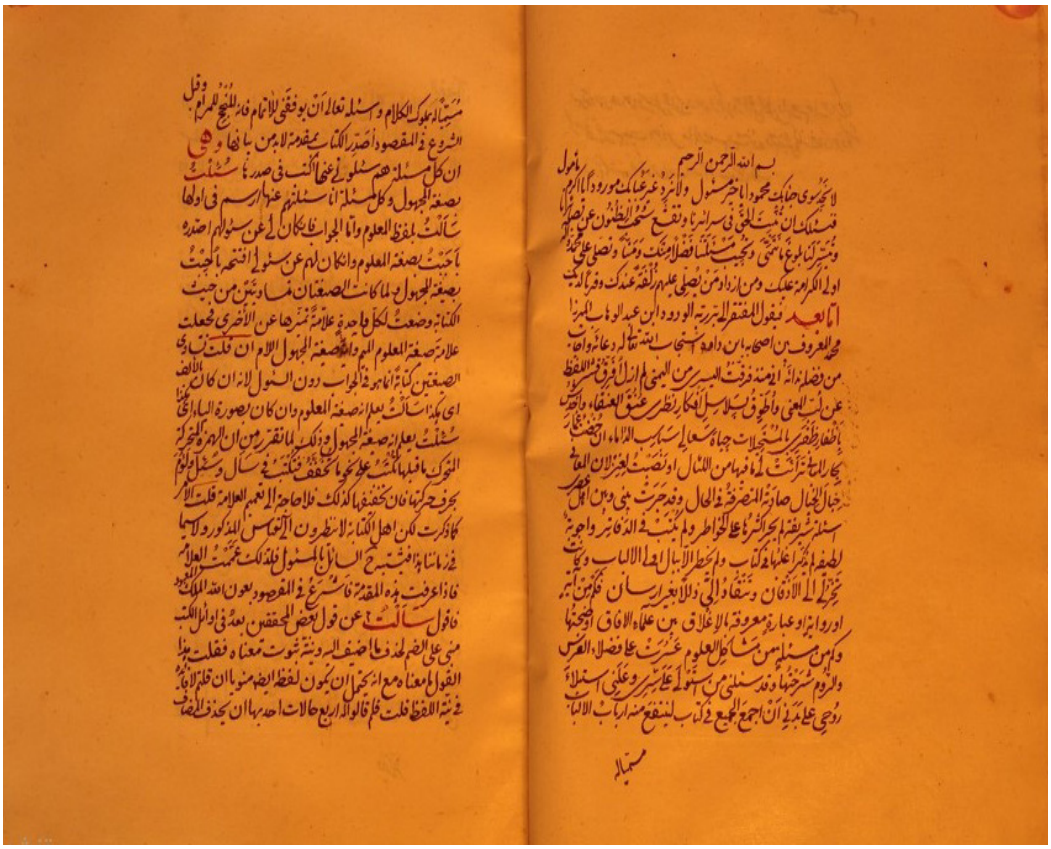

النسخة الأصلية للوحة الأولى من المخطوط

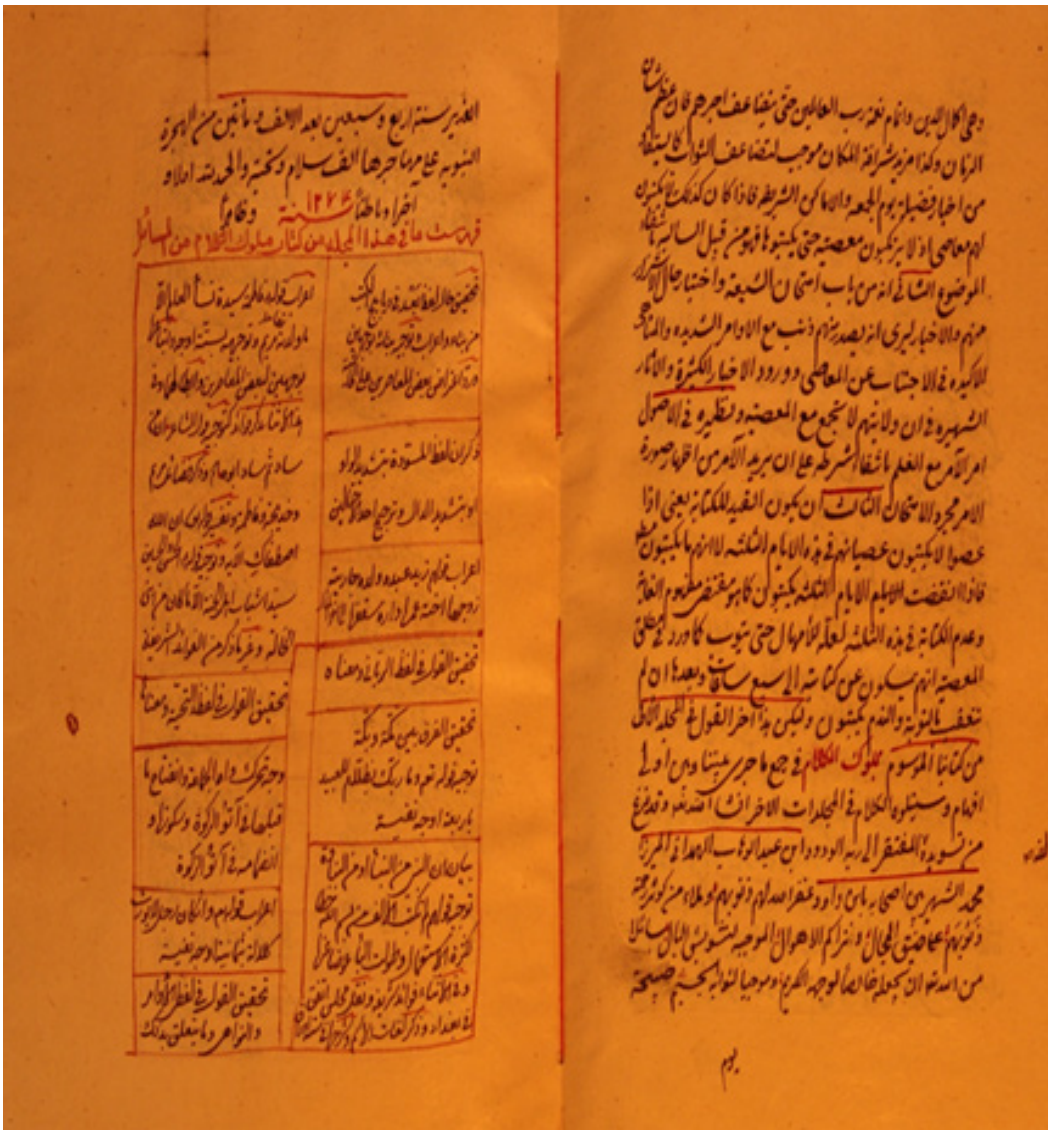

النسخة الأصلية للوحة التي تحتوي عنوان المخطوط

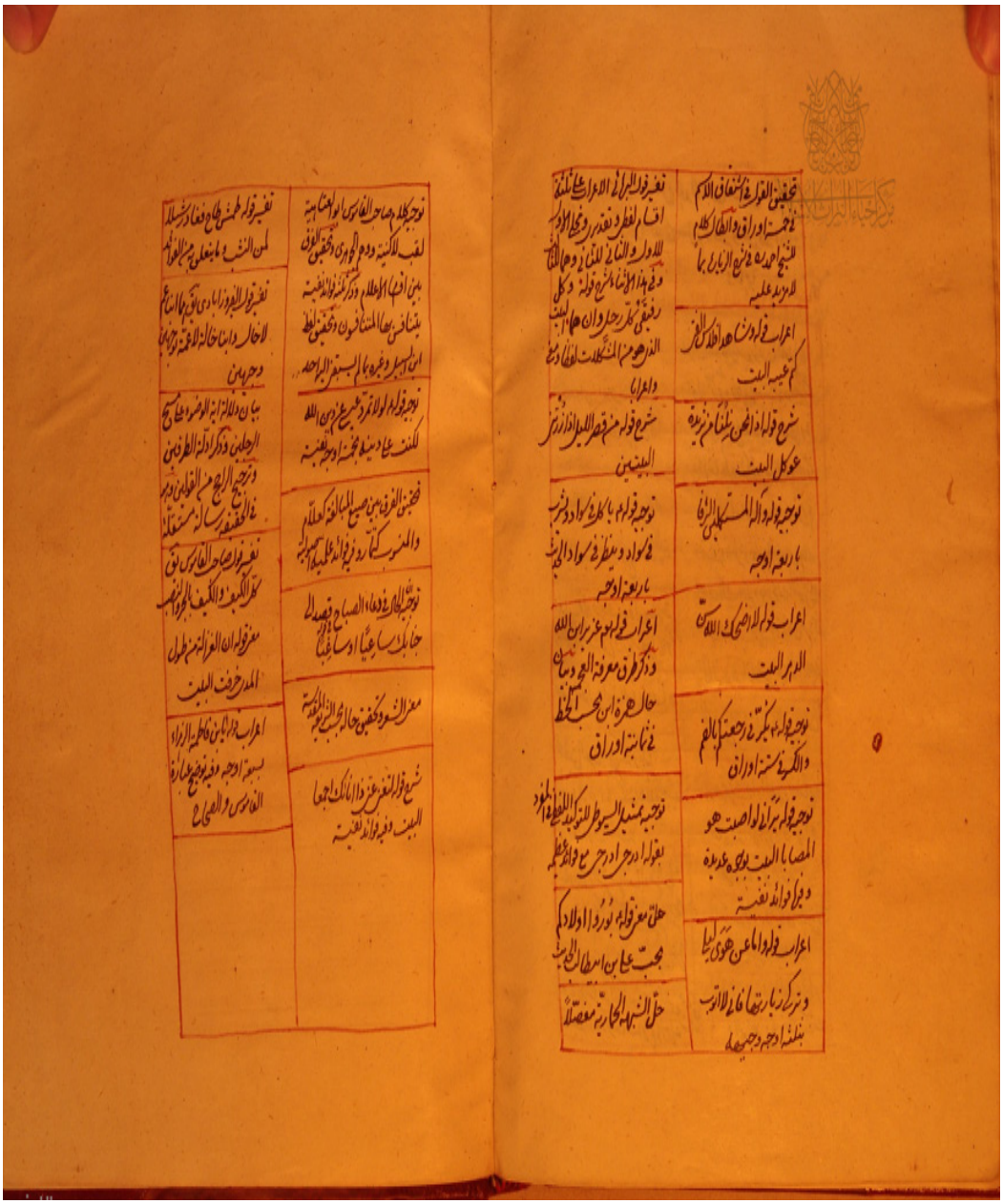

النسخة الأصلية للوحة الأخيرة من المخطوط

رابعًا: النص المحقق:

[المسألة الثانية والعشرون: إعراب قوله تعالى: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ﴾، وذكر طرق معرفة العجمة، وبيان حال همزة (ابن) بحسب الخط في ثمانية أوراق]

سُئلت ل: عن قوله تعالى ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ﴾[٢٨]، وهذه صورة كتاب السائل قَصِيّ الأَرَب ورَضِيّ العرب:

لا زلت تاجًا لهامات العلا علما
في العلم يحوى بك التحقيق طالبُهُ[٢٩]

قال الله تعالى في سورة براءة: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ﴾، قيل: قرأ عاصم[٣٠]، ويعقوب[٣١] والكسائيّ[٣٢] وسهل[٣٣]، (عُزيرٌ) منونًا والباقون (عزير ابن الله) بغير تنوين[٣٤]، والظاهر أن الصحيح هو القراءة الثانية؛ لأن هناك أمرين يقتضيان سقوط التنوين من (عُزير)

الأول: أنه غير منصرف للعلميّة والعجمة، ومعلوم أن غير المنصرف لا ينون.

الثاني: أنهم قالوا يُحذف التنوين من العَلم الموصوف بـ(ابن) (ص٦٣) مضاف إلى عَلم أو (ابنة) كذلك، وعَلمية (عُزير) وموصوفيته بـ(ابن) مضاف إلى عَلم ظاهرتان، فما الوجه للقراءة الأولى المعروفة بأنها الأولى؟ ثم إنهم قالوا: بحذف الهمزة من (ابن) هذا كتابة أيضًا، وقد ثُبِّتْ هي في الآية، فما الوجه؟ ولو ذَكرتم طرائق معرفة العُجمة وإليها هديتنا، وسطرتم مواضع إثبات همزة (ابن) وَحذفها لأحْيَيْتَنا، والسلام.

أجبت م: بأن كتبتُ بعد ذكر ما لا يُناسِب ذكره أن سؤالك هذا ينحلّ إلى ثلاثة أسئلة.

الأول: تحقيق حال (عُزير).

الثاني: ذِكر طرائق معرفة العُجمة وما يتعلق بها.

الثالث: بيان حال همزة (ابن) بحسب

الخط.

ولِنُقدم القول في السؤال الثاني لتوقف القول في السؤال الأول عليه، فنقول:(العجمة) في اللغة: عبارة عمّا في اللّسان مِن اللكنة وعدم الفصاحة، قال في المصباح: (العجمة في اللّسان وهي بضمّ العين لكنته وعدم فصاحته، يُقال: (عُجم) بالضمّ عُجمَةً فهو أعجم، والمرأة عجماء)[٣٥] انتهى.

وفي الاصطلاح: عبارة عن كون اللفظ ممّا وضعه غير العرب لا غير غير العرب وهو العرب.قال خالد الأزهريّ[٣٦]: المراد بالأعجميّة ما نُقِل عن لِسان غير العرب بأيّ لغة كانت، أي: فارسيّة كانت، أو غيرها[٣٧].

فـ(إبراهيم وإبريسم) لفظان فيهما العُجمة؛ لأنهما ممّا وضعه غير العرب، وليسا موضوعين بوضع واضع لغة العرب، وكذا (لجام) أيضًا فيه العجمة؛ لأنه أيضًا ممّا وضعه غير العرب. غاية الأمر أن العرب تصرفت فيه بإبدال (الكاف) (جيمًا).

إن قُلتَ: إن (الجصّ) فيه العجمة ولا يصدق عليه أنه ممّا وضعه غير العرب وهذا بخلاف (لجام)؛لأن غير العرب لم يضع الجصّ (الجيم والصاد) بل (كج) بل يصدق عليه أنه ممّا وضعه العرب، وهذا بخلاف (لجام) فإن العرب لم تتصرف فيه بإبدال كل حرف منه بحرف آخر فعجمته ظاهرة؛ لأن كل من ينظر إلى (لكام ولجام) يعلم بلا تأمل أن (لجاما) معرب (لكام). بخلاف (جصّ) فإنه يصدق عليه أنه لفظ وضعه واضع لغة العرب ومعناه بالفارسية (كج) فهو مثل (حَجَر)، فكما لا يجوز أن يُقال في (حَجَر): إنه معرب، وكان في العجميّة (كج) فتَصَرفتْ فيه العرب بإبدال كل حرف منه بحرف آخر، كذلك لا يجوز أن يُقال في (جصّ): إنه معرب وكان في العجميّة(كج) فتَصرَفت فيه العرب بما ترى، إذ لا فرق بينهما، فمن أين

علِموا أن فيه العجمة؟

قلتُ: المراد من قولِنا كون اللفظ ممّا وضعه غير العرب، أن يكون غير العرب واضعًا لمادّة ذلك اللفظ سواء كان واضعًا لهيئته أيضًا أم لا بخلاف اللّفظ العربيّ، أي: الّذي ليس فيه العجمة، فإنه عبارة عن اللّفظ الّذي وضع العرب مادته وهيئته معًا، فعلى هذا (جصّ) فيه العجمة؛ لأن غير العرب وضع مادته الّتي هي(كج) لا العرب، نعم إن العرب وضعتْ هيئته وصورته، ولا يصير بسبب ذلك عربيًّا؛ لأنّا لم نشترط في اللّفظ الّذي فيه العجمة أن يكون غير العرب واضعًا لمادته وهيئته معًا، بل المشروط فيه أن يكون غير العرب واضعًا لمادته سواء كان واضعًا بصورته وهيئته أيضًا أو لا.

فالأول كـ(إبريسم)، والثاني كمثالنا هذا، ولا يخفى أن هذا التحقيق مبنيّ على جعل اللّباس الثانويّ داخلًا في الهيئة والصورة فتأمل، على أنه قد اجتمع فيه ما لا يجتمع في اللّفظ العربيّ؛ لشهادة التتبع والاستقراء، وهو (الجيم والصاد)، فلهذا حكموا بتعريبه، وإلا لم يكن له وجه، إذ لأحد أن ينقل الكلام في (حجر)، ويقول: إن فيه العجمة مثل (جصّ)؛ لأن غير العرب وضع مادته التي هي (سنك) والعرب وضعتْ هيئته وصورته.

ثم إنهم اختلفوا في أن أول من تَكلم باللغة العربية من هو؟ فقال بعضهم: هو يعرب بن قحطان بن نوح، وقال بعضهم: هو إسماعيل بن إبراهيم على نبينا وآله وعليهم السلام، وعلى هذا فواضع اللّفظ إن كان من ولد يعرب أو إسماعيل ففيه العُجمة، وإلا فلا.

ولو كان في زمانهما أو تأخر عنهما فمحمد وأحمد ومحمود ألفاظ(ص٦٥) عربيّة؛ لأن واضعها من ولد إسماعيل. وآدم وإسحاق وعيسى ألفاظ عجمية؛

لعدم كون واضعها مِن ولدِه، والأول متقدم على إسماعيل، والثاني في زمانه، والثالث متأخر عنه.

فقولهم: إن اللّفظ العجميّ هو الموضوع في زمان إسماعيل أو بعده غير صحيح؛ لأن البعدية المطلقة لا تكفي في عُجمة اللّفظ، بل يشترط فيها مع ذلك أن يكون الواضع مِن ولده، ولهذا كان إسحاق وعيسى فيهما العجمة، ولو كان عيسى متأخرًا عنه وإسحاق في زمانه، وكذلك يعقوب ويوسف فإن فيهم العُجمة؛ لعدم كونهما من ولد إسماعيل، فإن يعقوب من ولد إسحاق ويوسف من ولد يعقوب.

إن قُلتَ: فممّا ذكرتم تبين أن نوحًا وإدريس عجميان لعدم كون واضعهما مِن ولد إسماعيل.وقولهم: سمي نوحٌ نوحًا؛لأنه كان ينوح على نفسه خمس مائة عام، وسُميّ إدريس إدريس؛ لأنه كان يُكثِر بحكم الله وسنن الإسلام، يشعر بأنهما عربيان، فكيف التوفيق؟ قُلتُ: ذلك خطأ منهم، فإنه لما وافق لفظ (نوح) مع ناحتْ المرأة تنوح نوحًا ونياحًا لفظًا وهو ظاهر ومعنى أيضًا؛ لأنه كان ينوح على نفسه، توهموا أنه مشتق منه ناظرين إلى ظاهر قولِهم الاشتقاق:أن تجد بين اللّفظين تناسبًا في اللّفظ والمعنى، غير دارين أن المراد مِن اللفظين اللفظان مِن لغة واحدة.

قال الشيخ أبو علي[٣٨] نقلًا عنه بعدذكر قولهم سُمي((إدريس،إدريس) إلى آخره: وفيه نظر؛ لأنه اسم أعجميّ، ولذلك امتنع من الصرف ولو كان (إفعيلًا) من الدرس لم يكن فيه غير سبب وهو العلميّة، وكان يجب أن ينصرف)[٣٩] انتهى.

وكذا قولهم (أيوب) مِن (آب،يؤب)و(إبليس) من (أبْلَسَ) أي:يئس، ومنه: ﴿فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾[٤٠] أي: آيسون من النجاة والرحمة، كل ذلك غلط واضح ووهم فاضح، كيف و(إبليس) كـ(إدريس) لم

يستعمل إلا ممنوعا من الصرف؟! فلو كان من (أبلس) لكان عربيًا وبقيت فيه العلمية وحدها، وقولهم: إنه لم ينصرف استثقالًا منه، حيث إنه اسم لا نظير له في الأسماء العربية، فشبهته العرب بالأسماء العجمية التي لا تنصرف، مردود لأنهم يقولون: (إزميل) وهو من الرجال الشديد والضعيف ضدّ، و(إعزيض) للطلع و(إحريض) لصبغ أحمر، ويقال: هو العصفر، و(ثوب إضريج)بالجيم مشبع الصبغ، وقالوا: هو من الصفرة خاصّة، ومثله كثير كـ(الإخريط) وهو نبات من الحمض، و(الإجفيل) وهو الجبان، ونحو ذلك. كما لا يخفى على من له ربط بعِلم اللغة وإحاطة بالأوزان العربية.

وقد ذكروا لفهم عُجمة الاسم ومعرفة أن واضعه من ولد إسماعيل أم لا، طرقًا عديدة يرجع الجميع إلى طريق واحد:

الأول: النقل بأن ينقل ذلك بعض أئمة اللغة. قال الشيخ عصام الدين[٤١]: وطريق معرفتها أي: العجمة النقل، وإجماع أهل اللغة على ما نقل صاحب (المفصل)[٤٢] عن صاحب (القواعد)[٤٣] انتهى، فإن نقل أحد أئمة اللغة أن في هذا الاسم عجمة فنقبل نقله، وإن نقل أنه ليس فيه عجمة فنقبل منه أيضًا.

الثاني: خروج وزنه عن أوزان الأسماء العربية؛ وذلك أن أوزانها محصورة، (والّذي ذكره الزبيديّ[٤٤] أن جملة أبنية الأسماء المجردة والمزيدة ثلاثة مئة بناء وثمانية أبنية، للثلاثي مئتان وثمانية وثلاثون بناء، منها للمجرد منه عشرة أبنية أو أحد عشر بناءً؛ بناءً على ثبوت وزن (دُئل)، والبقية للمزيد فيه منه، وللرباعيّ أحد وستون بناءً، للمجرد منه خمسة، والبقية للمزيد فيه منه، وللخماسيّ تسعة أبنية، وللمجرد منه أربعة، والبواقي للمزيد فيه منه)[٤٥].

فإن خرج وزن اسم عن هذه

الأوزان ففيه العجمية كـ(إبريسم وإبراهيم)، فإن مثل هذين الوزنين مفقود في أبنية الأسماء في اللّسان العربيّ.

الثالث: أن يكون في أوله (نون) ثم (راء) نحو: (نرجس)، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربيّة.

الرابع: أن يكون في آخره (زاء) بعد (دال) نحو: (مهندز)، فإن ذلك لا يكون عربيًا.

الخامس: أن يجتمع فيه (الصاد والجيم) كـ(الصولجان) و(الجص).

السادس: أن يكون فيه (جيم وقاف)، فإنهما لا يجتمعان في كلمة واحدة، إلا أن تكون معربة، كـ(الجردقة) للرغيف، فإنها معربة كـ(رده، والجوسق القصير، وجوزق القطن، والجوالق) بكسر الجيم واللام، وبضمّ الجيم وفتح اللام وكسرها، وعاء و(الجلاهق) كـ(علابط) البندق الّذي يرمى به، و(الجوقة) الجماعة، وجوبق كـ(جوهر) بموحدة قرية، وغير ذلك من الأمثلة.

السابع: أن يجتمع فيه (الكاف والجيم) كـ(اسكرجة).

الثامن: أن يكون خماسيًا أو رباعيًا عاريًا من حروف الذلاقة، وهي ستة (الفاء والراء والميم والنون واللام والياء) يجمعها قولك (فر من لب واللّب: سبع يشبه الذئب يوجد في جزيرة الأندلس، فإن الاسم الخماسيّ والرباعيّ العربيّ لابد أن يكون فيه شيء منها، نحو (جعفر، وزبرج، وسفرجل وقذعمل، وقرطعب، وجحمرش).

وأمّا نحو (عسجد) للذهب، و(العسطوس) لشجرة تشبه الخيزران تكون بالجزيرة، و(الزهزقة) لشدة الضحك، و(الدهدقة) للكسر والقطع فشاذ، ذكر الأربعة أبو الفتح[٤٦]، هذا ما جمعه أبو حيان في شرح (التسهيل)، وغيره.

انتهى ما ذكروه من الطُرق التي تُعرف بها عُجمة الاسم، وحاصله

أنك إذا رأيت اسمًا فانظر إلى حروفه، فإن كان مصدّراً بـ(نون) قبل (الراء) كـ(نرجس) فاحكم بوجود العجمة فيه، ويشترط في تصديره بـ(النون) قبل (الراء) أن لا يكون ذلك بسبب النقل من فعل حتى لا ينتقض قولهم: (نرفع) علمًا، فإنه كلمة عربية إجماعًا، وقد اجتمع فيه (الراء والنون) وعدم انصرافه للعلميّة ووزن الفعل.

وإن لم يكن كذلك فإن كان مختومًا بـ(زاء) بعد (دال) نحو (مهندز) فاحكم أيضًا بوجود العُجمة فيه، فإن مثل ذلك لا يكون عربيًا، وإن لم يكن كذلك، فإن اجتمع فيه الجيم مع الصاد المهملة نحو: (الصولجان والجصّ)، أو مع القاف نحو (منجنيق) أو الكاف نحو (اسكرجة) فاحكم أيضًا بوجود العُجمة فيه، فإن اجتماع (الجيم مع الصاد) أو مع (القاف) أو مع (الكاف) في كلمة غير موجود في كلام العرب.

وإن لم يكن كذلك فإن كان خماسيًا أو رباعيًا وكان عاريًا من حروف الذلاقة فاحكم أيضًا بوجود العُجمة فيه، إلا الأمثلة الأربعة المذكورة الشاذة، فإن العجمة فيها مفقودة، وإن لم يكن كذلك ولم يكن خماسيًا ولا رباعيًا، أو كان خماسيًا أو رباعيًا، ولم يكن عاريًا من حروف الذلاقة فانظر إلى وزنه، فإن لم يكن وزنه كوزن الأسماء العربية، فاحكم بوجودها فيه كـ(إبريسم وإبراهيم)، وإن كان وزنه كوزنها فيجب عليك متابعة نقل أئمة اللغة، فإن نقلوا أن فيه العجمة فاقبل.

وإن نقلوا أن ليس فيه العُجمة، فاقبل أيضًا، وإن خالف بعضهم بعضًا بأن قال بعضهم في لفظ: إنه عجميّ وقال الآخر: إنه عربيّ، فأمّا أن تترتب على خلافهم ثمرة أو لا، فإن لم تترتب عليه ثمرة كما إذا اختلفوا في عُجمة اسم غير عَلم، فلا حاجة هناك إلى ذِكر ما يرجح به قول بعض على الآخر، إذ

لا ثمرة في خلافهم، وإنّما كان الخلاف في عُجمة اسم غير عَلَم بلا فائدة؛ لأن ذلك الاسم الّذي استعملته العرب سواء كان عربيًا أو عجميًا يقبل (اللام والإضافة والتنوين والجر) مع ما للتصرفات من الأنواع كـ(الاسم القائم على عربيّته الإجماع)، وإن ترتب عليه ثمرة كما إذا اختلفوا في عجمة علم، فإنه على القول بوجود العجمة فيه يمتنع من الصرف للعلتين، وعلى القول بفقدها ينصرف لفقدهما.

فالترجيح للقول الموافق لاستعمال الفصحاء، بمعنى أن الفصحاء إن استعملوه منصرفا مع وجود شرائط العجمة فيه، وفقد اللام والإضافة، والوقوع في الشعر والتناسب ونحوها ممّا ينصرف الاسم لأجله، فالترجيح للقول بانصرافه، وإلا فللقول بمنعه من الصرف، وإن كان الاستعمال مختلفًا فالترجيح(ص٦٩) للقول الموافق للاستعمال الأكثري، وإن توافق الاستعمالان، فأمّا أن يُعلَم واضعه أم لا، فإن علِم كإنْ كانَ مِن أسماء الأنبياء المعلومة أزمنتهم، فواضح أمره،وإن لم يُعلَم فالقولان، أي: القولان مستويان،لا ترجيح لأحدهما على الآخر.

وقيل: الترجيح للقول بعربيته؛ لأن الأصل في كل لغة أن لا يخالطها لِسان آخر، ومِن المعلوم أن هذا اللّفظ المختلف فيه قد استعمله العرب، فلو قيل بعربيته لا يلزم مخالطة لسان بلسان، ولو قيل بأعجميته يلزم ذلك، فالثاني مرجوح فافهم.

هذا بعض ما يتعلق بالعجمة الموقوف عليه تحقيق حال (عُزير)، وأما تحقيقها وشرح ماهيّتها، فيطلب من سائر كُتبنا ولا سيما تحريرنا الكبير، فإنا قد بذلنا هناك جُهدًا فيها بلطف من الله وعون منه.

هذا تحقيق حال (عُزير)، اعلم أنه اسم أعجميّ كـ(عازر وعيزار

وعزرائيل)، إذ ليس واضعه من ولد إسماعيل فيما يُذكر، قال الجوهري: (عُزير اسم أعجميّ مثل نوح ولوط وهو تصغير عَزْر)[٤٧] انتهى.

وفي (القاموس) مثله[٤٨] فيجب أن يُمنع من الصرف لعجمته وتعريفه، فاستعماله منصرفًا يحتاج إلى الدليل، فنقول: العجمة لا تمنع صرف الاسم على الإطلاق بل يشترط في ذلك الاسم العجميّ عند سيبويه وأكثر النحاة على ما نقله الرضيّ شرطان:

الأوّل: كون العجميّ عَلَمًا في أول استعمال العرب له.

الثاني: الزيادة على ثلاثة، قال صاحب الجوامع: بشرط أن لا تكون بـ(ياء) التصغير، إذ لو كان رباعيًّا وأحد حروفه (ياء) التصغير لم يمنع من الصرف إلحاقا له بما قبل التصغير[٤٩]، واعتبر ابن الحاجب تحرك الأوسط في تأثير العجمة أيضًا، فقال: (لو كان الاسم الأعجميّ على ثلاثة أحرف، ووسطه متحرك لمنع مِن الصرف وجوبًا)[٥٠] نحو(لمك)[٥١] قال الرضي: (وقولهم: إن الاسم الأعجمي متى كان على ثلاثة أحرف ينصرف وتحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة أولى، وذلك أن تحرك الأوسط في المؤنث نحو: (سقر)، إنّما أثر لقيامه مقام الساد مسدّ علامة التأنيث وهو الحرف الرابع،وأمّا العجمة فلا علامة لها حتى يسدّ شيء مسدّها، بل الأعجمي لمجرد كونه ثلاثيًا سكن وسطه أو تحرك يشابه كلام العرب ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم؛ لأن أكثر كلامهم على الطول، ولا يُراعون الأوزان الخفيفة، بخلاف كلام العرب فيصرف)[٥٢].

فإذا عَرفت هذا فاعلم أن (عُزير) وإن وجد فيه الشرط الأول إلا أن الشرط الثاني مفقود فيه؛ لأنه وإن كان زائدًا على الثلاثة إلا أن الثالث (ياء) التصغير ولا تأثير له، إلحاقًا للاسم بما

قبل التصغير، وقبل التصغير (عَزر) بسكون (الراء)، وليس متحركًا حتى يُمنع من الصرف على أضعف القولين وهو قول ابن الحاجب، فهو على القولين منصرف لفقد شرط العجمة فيه، وهذا معنى قول الجوهري (عزير) اسم ينصرف لخفته وإن كان أعجميًا مثل (نوح ولوط)؛ لأنه تصغير (عزر) انتهى.

أي: إن سكون وسط اللّفظ يوجِب خفته، و(ياء) التصغير لا تؤثر في ثقله، فيشابه كلام العرب، ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم؛ لأن أغلب كلامهم على الطول ولا يُراعون الوزن الخفيف، بخلاف كلام العرب، فلهذا ينصرف مع أنه أعجميّ، وفي القاموس: (عُزير ينصرف لخفته)[٥٣]، ومعناه ما قلناه.

هذا ما إليه نظر من قرأ (عُزيرٌ) بالتنوين، فجعله مبتدأ و(ابن الله) خبره، مثل، ﴿وَقَالَتْ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ﴾[٥٤]، فإن (المسيح) مبتدأ، و(ابن الله) خبره، ويُحتمل أنه جعل (عُزيرٌ) مبتدأ، و(ابن الله) صفة، وجعل خبره محذوفًا، أي: (عُزيرٌ ابن الله إلهنا) مثلا، ولم يُحذف التنوين؛ لأن شرط حذفه أن يكون (ابن) مضافًا إلى عَلَم، واسم الجلالة ليس عَلَما بل كلي عنده، وحينئذ لا يُحذَف التنوين كما في: زيد ابن الشمس محبوبي، فافهم.

وأمّا من قرأه بغير تنوين مع أن القياس المقرر يقتضي أن ينوّن، فتوجيه قراءته مبنيّ على ذكر مقدمةٍ وهي: أن التنوين يُحذف لأحد سبعة أشياء.

الأول: دخول (ال).

الثاني: الإضافة نحو (غلام زيد)؛ لأن الإضافة و(ال) لا يجامعان التنوين بحال، ولمح هذا المعنى من قال:

كأني تنوين وأنت إضافة
فحيث تراني لا تحل مكانيا[٥٥]

ولو جعل نفسه إضافة ومخاطبه تنوينًا لطابَق المعنى.

الثالث: شبه الإضافة نحو (لا مال لزيد)، إذا لم تقدر (اللام) مقحمة، فإن قُدِرت فهو مضاف.

الرابع: مانع الصرف، نحو (فاطمة)،إذ التنوين من خصائص المنصرف.

والقول بأن التنوين محذوف من غير المنصرف مبنيّ على أن الأصل في الاسم المتمكن أن يكون منصرفًا، وإن قُلنا: إن كلًا مِن المنصرف والممنوع أصل برأسه، لم يكن القول صحيحًا، إذ الممنوع مِن الصرف كان بلا تنوين في ابتداء الوضع، لا أنه كان منونًا فحُذِف منه التنوين، وتوضيح المسألة يطلب من كِتابنا الموسوم بكشف (الإبهام عن وجه مغني ابن هشام).

الخامس: اتصال الضمير، نحو (ضاربك) في من قال إنه غير مضاف، وأمّا على قول الإضافة فحذفه لها.

السادس: كون الاسم عَلَمًا اسمًا كان أو كنية أو لقبًا موصولًا بما اتصل به، وأُضيف إلى عَلَم من (ابن) أو (ابنة)، فشروط الحذف أربعة:

الأول: أن يكون الاسم عَلَمًا، فلو كان غير عَلَم لا يحذف، نحو رجلٌ ابن زيد.

الثاني: أن يكون موصوفًا بـ(ابن) أو (ابنة)، فلو وصف بغيرهما لم يحذف.

الثالث: أن يكون متصلًا بـ(ابن) أو (ابنة) فلو فات الاتصال، نحو زيد الفاضل ابن عمرو لم يحذف.

الرابع: أن يكون (ابن) أو (ابنة) مضافًا إلى عَلَم، فلو كان مضافًا إلى غير عَلَم لم يُحذف، والوجه في حذف التنوين لزومًا لهذا الأمر هو أنه لما كثُر استعمال (ابن) بين علمين وصفًا طلبوا تخفيفه، فجعلوا الوصف والموصوف بمنزلة اسم واحد، كما جعلوهما كذلك في:(لا رجل ظريف)، فحذفوا تنوينه، ولم يحركوه بالكسر لالتقاء الساكنين، كما يحرك في (زيد الفاضل)؛ لأن الساكِنَين كأنهما التقيا في كلمة واحدة، فحُذف الأول منهما.

السابع: التقاء الساكنين، فإن (النون)

قد شابهت حروف اللّين في الآخر في أنها تُزاد كما يُزدن، وفي أنها تُدغم فيهن كما يُدغم كل واحد من (الواو والياء) في الآخر، وفي أنها قد أبدلت منها (الألف) في الأسماء المنصوبة، وفي الخفيضة، فلما شابهت حروف اللّين أُجريت مجراها في أن حُذِفتْ ساكنة لالتقاء الساكنين، وقد وجب حذفها حين لاقت ساكنًا، إذا كانتْ خفيفة لهذه العلة، وهم لو لم ينظروا إلى أنه ينبغي أن يكون لـ(نون) اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل، لحذفوه من الاسم وجوبًا أيضًا لتلك العلة، لكن ضايقهم النظر إلى ذلك عن وجوب الحذف، فحذفوه قليلًا وعليه قراءة من قرأ: ﴿ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ﴾ [٥٦] بغير تنوين [٥٧].

وقد جاء ذلك في الشعر كثيرًا قال:

فألفيته غير مستعتب
ولا ذاكر الله إلا قليلًا [٥٨]

فحُذِف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين، وهو عطف على مستعتب، وقد عمل النصب في اسم الجلالة، لاعتماده على النفي، وقرأ عمارة بن عقيل [٥٩] { وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ} [٦٠] بترك تنوين (سابق)، ونصب (النهارَ) [٦١]، فإذا عرفت هذه المقدمة فأعلم أن سقوط التنوين من (عُزير) لأحد وجهين من الوجوه المذكورة، وهما الوجهان الأخيران،أي: الحذف لالتقاء الساكنين، ولكون (عُزير) اسمًا عَلَمًا موصوفًا بـ(ابن) مضاف إلى عَلَم، فعلى الأول (عُزير) أيضًا مبتدأ، و(ابن) خبره، وعلى الثاني الوصف والموصوف بمنزلة اسم مفرد، والمفرد لا يكون جملة مستقلة بنفسها مفيدة، فلا بد من إضمار جزء آخر يُقدر انضمامه إليه ليتم جملة، وذلك الجزء المضمر: صاحبنا أو نبيّنا أو نحوهما، ويحتمل الكلام حينئذ وجهين من الإعراب:

الأول: أن يكون (عُزير ابن الله) مبتدأ،

وذلك المضمر خبره.

الثاني: عكس هذا والتقدير على الأول: (عُزير ابن الله صاحبنا)، وعلى الثاني (صاحبنا عُزير ابن الله)، ولا يتوهم تساوي الوجهين المذكورين لحذف التنوين.

فإن الوجه الأول وهو أن يكون حذفه لالتقاء الساكنين أولى، وإن كان حذف التنوين للساكنين قليلًا لوجهين:

الأول: أن قوله تعالى: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ الله﴾، كقوله: ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ الله﴾، وإعراب الثاني على المبتدئية والخبرية بلا إضمار، فينبغي أن يكون الأول مثله مضافًا، إلى أن الأصل عدم الأضمار.

والثاني: أن الكلام المؤلف من المبتدأ الموصوف بصفة وخبره، كقولنا: زيد بن عمرو صديقي إذا كذب أو صَدّق، فالتكذيب والتصديق إنّما يرجعان إلى خبر ذلك المبتدأ، ويتعلقان به لا إلى صفة، فلو قال أحد لمن قال: زيد بن عمرو صديقي كذِبتْ، فتكذيبه، إنّما يرجع إلى إخباره عن زيد بأنه صديقه، لا إلى توصيفه زيدًا بأنه ابن عمرو، فالمقصود من قوله كذِبت، أن زيد بن عمرو ليس صديقك لا أنه صديقك ولكن ليس ابن عمر، فيبقى الوصف مسلمًا عند الطرفين، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ الله﴾، لو كان وصفًا وموصوفًا بإضمار المبتدأ أو الخبر لزم أن يكون موصوفيته (عُزير) بأنه ابن الله مُسلَّمة عند الجميع، لما قُلنا إن التصديق والتكذيب عائدان في الكلام إلى الخبر لا إلى الوصف، فيلزم أن يكون التكذيب في الآية وهو: ﴿ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ﴾[٦٢]، عائدًا إلى كون (عُزير) معبودًا وصاحبًا، وكونه ابنًا لله مسلّما، وفساده ظاهرٌ على الناظر، وهذا هو الوجه لأمرنا بالفهم عند ذكر هذا الإعراب على قراءة (عُزير) بالتنوين.

فتحصّل أن (عُزير) اسم أعجميّ، منصرف عند أهل القراءتين،

ويحتمل احتمالًا ضعيفًا أن يُقال: إن سقوط التنوين عند من أسقطه لأجل منع الصرف؛ لأن فيه علتين (العجمة والتعريف)، لكن لا مطلقًا بل بناءً على قول الزمخشري: (إن الأعجميّ إذا كان ثلاثيًا ساكن الوسط جائز صرفه برجحان، وترك صرفه بمرجوحيته)، حيث جوّزه متجاوزًا عمّا ذهب إليه ابن الحاجب من أن العجمة تؤثر مع تحريك الوسط تأثيرها لمنع الصرف مع سكونه، فإن (عُزيرًا) تصغير (عزر)، وهو ثلاثيّ وسطه ساكن، لكن لا يخفى ضعف قوله، إذ لو كان للعجمة تأثير مع سكون الوسط لسمع، نحو (لوط ونوح)غير منصرف في شيء من الكلام.

وتتمة رده تطلب من تحريرنا، ولما كان مذهبه أن الثلاثي الساكن الوسط يجوز ترك صرفه، قال في كشافه: (وعُزير اسم أعجميّ ولعجمته وتعريفه امتنع صرفه)[٦٣]، انتهى، فجعل وجه سقوط التنوين منع الصرف بناء على تأثير العجمة في الثلاثيّ الساكن الوسط، وقد عَرِفتَ ضعف هذا، وعَلِمتَ أن سقوط التنوين لشيء آخر غير مَنع الصرف.

ثم قال فيه: (ومن نَوَّنَهُ فقد جعله عربيًّا)(٦٤) انتهى، فجعل وجه منونيّته كونه عربيًّا، إذ لو قال بعجميّته لزمه أن يمنع من الصرف لتأثير العجمة في الثلاثيّ الساكن الوسط عنده، وقد عرفتَ من نص أهل اللغة أنه أعجميّ، وأن كونه منوّنًا لشيءٍ آخر لا للدليل الجعليّ الّذي ذكره، فتأمل.

فائدة:

قد عُلِمَ مما ذكرناه أن في قوله تعالى:﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ﴾ وجوهًا من الإعراب.

الأول: أن (عُزيرًا) بالتنوين مبتدأ، و(ابن الله) خبره، ووجه عدم سقوط التنوين فقدان شرطه العجمة، وهو الزيادة على الثلاثيّ.

الثاني: أن (عُزيرًا) بالتنوين مبتدأ، و(ابن الله) صفته، وخبره محذوف، أي: (إلهنا)، وعدم سقوط التنوين من (عزير) لأجل أن ما أضيف إليه (ابن) ليس علمًا، وهو لفظ الجلالة.

الثالث: أن (عُزير ابن الله) بالتنوين خبر، و(إلهنا) المحذوف مبتدأ، وعدم سقوط التنوين لما ذُكِر في الوجه الثاني.

الرابع: أن (عزيرًا) بالتنوين مبتدأ، و(ابن الله) خبره، ووجه التنوين أنه اسم عربيّ كما زَعِم الزمخشريّ.

الخامس: أن (ابن الله) خبر، و(عُزير) مبتدأ حُذِف تنوينه لالتقاء الساكنين.

السادس: أن (عُزير ابن الله) مبتدأ، وخبره (إلهنا) المحذوف، وحُذِف التنوين لوقوع (ابن) صفة بين العَلمين.

السابع: أن (عُزير ابن الله) خبر حُذِف منه التنوين لِما مر، و(إلهنا) مبتدأ.

الثامن: أن (عُزير) مبتدأ حُذِف تنوينه لمنع الصرف، كما زعمه الزمخشريّ و(ابن الله خبره).

هذا ما أردنا بيانه في هذا المقام، وإنما بسطنا فيه الكلام، فإنه ممّا لم يصل إلى كنهه كثيرٌ من الأعلام، وجمّ غفير من أولي الأفهام، وربّما زلّت فيه أقدامهم، وكلّت فيه أقلامهم، فنحمد الله المتعال على إيضاح الحال.

بيان مواضع إثبات همزة (ابن) بحسب الخط وحذفها:

اعلم أن هذا أيضًا ممّا قلّ مَن تعرض له كما هو حقه، وتفصيله: أن لحذف همزته بحسب الخط شروطًا، إذا اجتمعت في موضع تُحذف وإلّا فلا:

الأول: أن يكون قبله عَلَم، فلا يُحذف من (الفاضل ابن زيد قام)؛ لأن ما قبل (ابن) اسم فاعل لا عَلَم.

الثاني: أن يكون متصلًا بالعَلَم الّذي قبله، فلو انفصل عنه كما في (زيد الجميل ابن عمرو قائم) لا يحذف.

الثالث: أن يكون (ابن) وصفًا للعَلَم الّذي قبله، فلا يُحذف من (زيد ابن عمرو)؛ لأن (ابنًا) خبر زيد.

الرابع: أن يكون بعده عَلَم، فلا يُحذف من (زيد ابن العالم حسن).

الخامس: أن يكون العَلَم بعده لمذكر، فلا يُحذف من عيسى ابن مريم نبيّ، ولا من عبد الله ابن سحوق، كصبور محدّث قال في القاموس: (وكأنها أُمّه، وأما أبوه فإسحاق)[٦٥].

السادس: أن لا يكون ذلك جدّ العَلَم قبله بل أباه، فلا يُحذف من محمد ابن مالك نحويّ[٦٦]؛ لأن مالكًا جد محمد، ولا من جرير ابن الخطفيّ شاعر[٦٧]، لأن الخطفيّ ليس أبًا؛ لأنه ابن عطية بن حذيفة وهو الملقب بالخطفيّ، قال في القاموس: (وكجمري لُقب حذيفة جدّ جرير الشاعر)[٦٨]، فلابد من إثبات الهمزة خطًا، والتنوين لفظًا في المثال، وغلط ابن هشام في ذلك في شرح ضمير الفصل من مغنيه.

السابع: أن لا يكون أجنبيًا، فلا يُحذف من مقداد ابن الأسود صحابي[٦٩]؛ لأن أباه عمرو بن ثعلبة[٧٠]، والأسود ربّاه وتبنّاه، فنُسِب إليه، ويُلحَن فيه قُراء الحديث ظنًا أنه جدّه.

الثامن: أن لا يكون (الابن) مثنى، ولا مجموعًا، ولا مصغرًا، فلا يُحذف من، (جاء زيد وعمرو ابنا بكر)، ولا من (ذهب زيد وعمرو وبكر أبناء خالد، أو بنو خالدٍ) ولا من (جاء زيد بُنيّ عمرو).

التاسع: أن لا يكون العَلَم الموصوف واقعًا في آخر سطر، و(ابن) الصفة في أول سطر آخر، كما في هذا الشكل:

جاء زيد
ابن عمر

وكذلك لا يكون (الابن) الواقع صفة لعَلَم، واقعًا في آخر سطر، والعَلَم الّذي أضيف إليه في أول سطر آخر، كما في هذا الشكل

جاء زيد ابن
عمرو يا فلان

العاشر: أن لا يعدل به عن الصفة إلى الاستفهام، فلا يُحذف من هل تميمٌ ابنُ مُرٍّ؟.

فهذه عشرة شروط لحذف همزة (ابن)، إن اجتَمعَتْ في موضع تُحذَف، كما في(محمد بن عبد الله نبيّنا صلّى الله

عليه وآله)، وإلا فلا، والوجه في حذف الهمزة من (ابن) عند اجتماع هذه الشروط هو الوجه المذكور في حذف التنوين من العَلَم الموصوف به، وهو أنه لما كَثُر استعمال (ابن) بين علمين وصفًا مع هذه الشروط طلبوا تخفيفه، فخففوه لفظًا بحذف التنوين من العلم الّذي قبله، وخطًا بحذف الهمزة منه، فإذا عرفتَ هذا فاعلم أن ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ﴾ قد ذَكرنا له وجوهًا مِن الإعراب، و لَيستْ شروط حذف الهمزة خطًا موجودة إلا في الوجه (السادس والسابع) منها، كما لا يخفى، فيجب حذفُها على الوجهين لا مطلقًا، فعدم الحذف على الإطلاق دليل على ضعف هذين الوجهين، وقد قُلنا مرارًا: إن ظاهر قوله تعالى:﴿ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ﴾، كقوله:﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ﴾، وهو كلَام مركب من المبتدأ والخبَر، فذاك مثله، فباقي الأوجه ضعيف، أو نقول: يحتمل أن يكون (الابن) من (عُزير ابن الله) واقعًا في قرآن في آخر سطر والله في أول سطر آخر، أو يكون (عُزير) واقعًا في آخر سطر، و(ابن الله) في أول سطر آخر، فيكون قد انتفى الشرط التاسع منه، فلم تحذف همزته، ثم استكتبوا القراءين الأُخر من هذا القرآن أو من القرآن المُستكتب منه، فحذفوا الهمزة من الجميع؛ لعدم درايتهم بالقواعد، فافهم.

فائدة:

المراد من العلم الذي اشترطنا أن يكون (ابن) وصفًا له أعمّ مِن أن يكون اسمًا أو لقبًا أو كنية، وقد كَتَب تاج الدّين المالكيّ[٧١] إلى عبد الملك ابن الشيخ جمال الدّين العصاميّ[٧٢] سائلًا عن هذه المسألة:

ماذا يقول إمام العصر سيّدنا
ومن لديه يرى التحقيق طالبه
في الدار هل جائز تذكير عائدها
في قولنا مثلًا في الدار صاحبه
ومِن إبانة همز ابن أراد فهل
يكون موصوفه اسما نطالبه
أم كونه علما كاف ولو لقبا
أو كنية إن أراد الحذف كاتبه
أفد فما إن رأينا الحق منخفضا
إلا وأنت على التمييز ناصبه[٧٣]

فأجابه المسؤول بقوله:

يا فاضلا لم يزل يهدي الفرائد من
علومه وتروّينا سحائبه
تأثينك الدار حتم لا سبيل إلى
التذكير فامنع إذًا في الدار صاحبه
والاسم موصوفه عمّم فإن لقبا
أو كنيته فارتكاب الحذف واجبه
هذا جوابي فاعذر إن تجد خللًا
فمصدر العجز والتقصير كاتبه
لازلت تاجًا لهامات العلا علمًا
في العلم يحوي بك التحقيق طالبه[٧٤]

الخاتمة

بعد تمام نعمة الله علينا بإكمال رحلة البحث نورد أهم النتائج التي وصلت لها الباحثة:

١- إن كتاب ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الأفهام للميرزا محمد بن عبد الوهاب الهمداني بحر زاخر وخزين علمي بما توافر فيه من المصادر التي نقلها الهمداني من سابقيه وما أضاف إليها من مخزونه العلمي.

٢- يعد كتاب ملوك الكلام متنوعاً بمادته العلمية فقد اشتمل كل مستويات اللغة من صوت وصرف ونحو ودلالة وتفسير وبلاغة.

٣- كان ينتقي من الآراء أصوبها، يضيف إليها ويرجحها بأدلة علمية رصينة وكان لآرائه صدى واسع في إعراب هذه المسألة.

٤- تناول الهمداني في إعراب المسألة عدة وجوه تضمنت الافتراضات والتفريعات إذ استطاع أن يقلب المسألة النحوية على وجوه مختلفة.

٥- لم يقتصر في هذه المسألة على الإعراب فقط، بل ذكر بيان مواضع إثبات همزة (ابن) بحسب الخط وحذفها.

الهوامش:

١- ينظر: تكملة أمل الآمل، السيد حسن الصدر: ٥/ ٥، ينظر الأعلام، الزركلي:٦ / ٢٥٨، طبقات أعلام الشيعة، آقا برزك الطهراني: ١٠ / ٦٣.

٢- معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء، محمد حرز الدين: ٢ / ٣٥٦.

٣- طبقات أعلام الشيعة، أ قا برزك الطهراني: ١٧/ ٢٣٦.

٤- ينظر: الذريعة: ١/ ١٢٩، ٥٠٠، معارف الرجال: ٢ / ٣٥٦.

٥- ينظر: طبقات أعلام الشيعة: المجلد الخامس / ٢٣٧.

٦- معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء، محمد حرز الدين: ٢ / ٢٥٤.

٧- أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين: ٩ / ٣٩٤.

٨- تكملة أمل الآمل، السيد حسن الصدر: ٥ / ٥.

٩- أحسن الوديعة في تراجم مشاهير مجتهدي الشيعة، السيد محمد مهدي الموسوي الكاظمي: ١ / ١١٤.

١٠- الذريعة: ١٣/ ١٨٦.

١١- الذريعة:٥/ ٢٩٠.

١٢- سورة الفتح: ١٠.

١٣- الذريعة:٥/ ١٨٥.

١٤- الذريعة، (٢٥/ ١٥٨).

١٥- ينظر: معارف الرجال: ٢/ ٣٥٥، وأعيان الشيعة: ٩/ ٣٩٥، والذريعة:١٥/ ٢٧٧.

١٦- ينظر: معارف الرجال: ٢/ ٣٥٥، وأعيان الشيعة: ٩/ ٣٩٥، والذريعة:٢٢/ ٢٢٢.

١٧- ينظر: تكملة أمل الآمل: ٥/ ٥ معارف الرجال: ٢/ ٣٥٦ الذريعة:١٥/ ٢٧٣.

١٨- الذريعة: ١١/ ١٤، ١٥، ١٨،١٩، ٢٣، ٢٩، معارف الرجال: ٢ / ٣٥٤.

١٩- الذريعة:٥/ ١٣٨.

٢٠- معارف الرجال: ١١/ ١١٥ وأعيان الشيعة: ٣/ ٤٠٣ الذريعة:

٥/ ١٣٨.

٢١- معارف الرجال:٢/ ٣٩٥.

٢٢- الذريعة: ١١/ ٢٦.

٢٣- الذريعة:٣/ ١١٩.

٢٤- ينظر: طبقات أعلام الشيعة: المجلد الخامس / ٢٣٧.

٢٥- معارف الرجال: ٢ / ٣٥٥.

٢٦- بحار الأنوار، العلامة المجلسي: ١٠/ ١٢٠.

٢٧- وسائل الشيعة، الحر العاملي: ١٦/ ٣٥، بحار الأنوار، العلامة المجلسي: ٦/ ٢٠٧.

٢٨- سورة التوبة:٣٠

٢٩- البيت لعبد الملك بن جمال الدين بن صدر الدين بن عصام الدين العصامي، الأسفراييني، المشهور بملا عصام. نحوي، مشارك في البلاغة والعروض والمنطق والأصول وغيرها. ولد بمكة، وتوفي بالمدينة سنة١٠٣٧ هـ،من تصانيفه الكثيرة:شرح الشذور لابن هشام، شرح الإرشاد وكلاهما في النحو، شرح على منظومة الشمني في أصول الحديث، بلوغ الإرب من كلام العرب، وتسهيل العروض إلى علم العروض، معجم المؤلفين،عمر كحالة:٦/ ١٨١،خلاصات العطر في أعين القرن الحادي عشر،محمد أمين بن فضل الله المحيبي:٣/ ٨٧ ٨٨، سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، ابن معصوم الحسني:٧٣.

٣٠- الإمام الكبير مقرئ العصر، أبو بكر الأسدي مولاهم الكوفي واسم أبيه بهدلة، وقيل: بهدلة أمه، وليس بشيء، بل هو أبوه، مولده في إمرة معاوية بن أبي سفيان. ينظر: سير أعلام النبلاء،الذهبي: ٥/ ٢٥٧.

٣١- أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن يزيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي بالولاء، البصري المقرئ المشهور، وهو أحد القراء العشرة، وهو المقرئ الثامن وله في القراءات رواية مشهورة منقولة عنه، ينظر: وفيات

الأعيان،ابن خلكان: ٦/ ٣٩٠.

٣٢- الْكسَائي عَليّ بن حَمْزَة بن عبد الله بن فَيْرُوز الْأَسدي مَوْلَاهُم الْكُوفِي إِنَّمَا قيل لَهُ الْكسَائي لِأَنَّهُ دخل الْكُوفَة وأتى حَمْزَة بن حبيب الزيات وَهُوَ ملتف بكساء فَقَالَ حَمْزَة:من يقْرَأ فَقيل لَهُ صَاحب الكساء فَبَقيَ علما عَلَيْهِ وَقيل: بل أحرم فِي كسَاء، شيخ الْقُرَّاء وَأحد السَّبْعَة وَإِمَام النُّحَاة، ينظر: الوافي بالوفيات،الصفدي: ٢١/ ٤٨.

٣٣- سهل بن شعيب الكوفي لم أجد له ترجمة، ينظر: كتاب غاية النهاية في طبقات القراء، باب السين:٣١٩.

٣٤- قرأها عَاصِم وَالْكسَائِيّ وَيَعْقُوب (وَقَالَت الْيَهُود عُزَيْر ابْن اللهَّ) بِالتَّنْوِينِ وكسره وَلَا يجوز ضمه فِي مَذْهَب الْكسَائي؛ لِأَن ضمة النُّون ضمة إِعْرَاب فَهِيَ غير لَازِمَة لانتقالها، وَالْبَاقُونَ بِغَيْر تَنْوِين. ينظر:كتاب تحبير التيسير في القراءات العشر،لابن الجزري:٣٨٩.

٣٥- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير،الفيومي: ٢/ ٣٩٤.

٣٦- خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي وكان يعرف بالوقاد نحوي من أهل مصر نشأ وعاش في القاهرة وتوفي عائدا من الحج قبل أن يدخلها سنة ٩٠٥هـ، ينظر: الأعلام، الزركلي:٢/ ٢٩٧.

٣٧- ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو،خالد الأزهري:٢/ ٣٣٣.

٣٨- الشيخ أبو علي الطبرسي.

٣٩- جوامع الجامع، الشيخ الطبرسي: ٢ / ٤٥٨.

٤٠- الأنعام:٤٤.

٤١- إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفراييني عصام الدين: صاحب (الأطول) في شرح تلخيص المفتاح للقزويني، في علوم البلاغة. ولد في أسفرايين (من قرى

خراسان) وكان أبوه قاضيها، فتعلم واشتهر وألف كتبه فيها. وزار في أواخر عمره سمرقند فتوفي بها. وله تصانيف غير (الأطول) منها (ميزان الأدب) و (حاشية على تفسير البيضاوي) في الأزهر، و (شرح رسالة الوضع للإيجي) في أوقاف بغداد، و (حاشية على تفسير البيضاوي لسورة عم) في الرباط، وشروح وحواش في (المنطق) و (التوحيد) و (النحو) طبع بعضه، الأعلام، الزركلي: ٢/ ٦٦.

٤٢- ينظر:المفصل في صنعة الأعراب: جار الله الزمخشري:.

٤٣- أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، حافظ للحديث، من العلماء ولد في بغداد، ونشأوتوفي في دمشق توفي سنة ٧٩٥هـ،صاحب كتاب القواعد في الفقه الإسلامي ومن كتبه أيضا شرح جامع الترمذي وجامع العلوم والحكم وغيرها، ينظر: الأعلام، للزركلي:٣/ ٢٩٥.

٤٤- أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر الزبيدي، الإشبيلي،نزيل قرطبة، كان واحد عصره في علم النحو وحفظ اللغة، وكان أخبر أهل زمانه بالإعراب والمعاني والنوادر إلى علم السير والأخبار، وله كتب تدل على وفور علمه منها مختصر كتاب العين، وكتاب طبقات النحويين واللغويين بالمشرق والأندلس من زمن أبي الأسود الدؤلي إلى زمن شيخه أبي عبد الله النحوي الرباحي، توفي سنة ٣٧٩هـ، ينظر: كتاب وفيات الأعيان، ابن خلكان:٤/ ٣٧٣، وينظر: كتاب قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر:٢٢٩.

٤٥- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد،ناظر الجيش: ١٠/ ٤٨٩١.

٤٦- ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني:١/ ٧٩.

٤٧- الصحاح: الجوهري: ٢/ ٤٧٧.

٤٨- لم أعثر عليه في القاموس،ينظر:

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ):٦/ ٨١.

٤٩- ينظر:همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: الجلال السيوطي، ١/ ١١٩.

٥٠- ينظر: الكافية في النحو: ابن الحاجب، ص١٣.

٥١- لَمَكُ: أبو نُوْح: نوح بن لَمَك، ويقال: ابن لامَك بن اخنوخ، وهو إدريس النبي ع،العين: ٣/ ٥٧٩.

٤)شرح الرضي على الكافية،رضي الدين الاستراباذي،١/ ١٤٤.

٥٢-

٥٣- القاموس، الفيروز آبادي: ٤٣٩.

٥٤- سورة التوبة/ ٣٠

٥٥- البيت من الطويل، لم نقف عليه في كتاب.

٥٦- سورة الإخلاص: ٢.

٥٧- وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء. ينظر: السبعة في القراءات: ابن مجاهد،:٧٠١.

٥٨- البيت من المتقارب، لأبي الأسود الدؤلي، ديوان أبي الأسود الدؤلي: ٥٤.

٥٩- عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية الكلبي اليربوعي التميمي: شاعر مقدم، فصيح، توفي سنة ٢٣٩هـ، ينظر: الزركلي، الأعلام: ٥/ ٣٧.

٦٠- سورة يس: ٤٠.

٦١- لم نقف على قراءة عمارة في كتب القراءات، ينظر تخريجها من: سفر السعادة وسفير الإفادة، علم الدين السخاوي:٢/ ٧٣٧.

٦٢- سورة التوبة: ٣٠

٦٣ - تفسير الكشاف: الزمخشري:٢/ ٢٦٣.

٦٤- تفسير الكشاف، الزمخشري:٢/ ٢٦٣.

٦٥- القاموس: الفيروز آبادي:٨٩٣.

٦٦- محمد بن عبد الله بن مالك صاحب الألفية.

٦٧- أبو حزرة، جرير بن عطية بن

الخطفى التميمي البصري، توفي سنة(١١٠هـ). ينظر:، سير أعلام النبلاء، الذهبي: ٤/ ٥٩١.

٦٨- القاموس، الفيروز آبادي: ٨٠٦.

٦٩- هو أبو الأسود المقداد بن عمرو بن ثعلبة الحضرمي، تبناه الأسود، واشتهر بذلك فلما نزلت {ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ} قيل له المقداد بن عمرو توفي سنة (٣٣هـ). ينظر:شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، مخلوف محمد بن محمد:٢/ ١٠٠.

٧٠- عَمْرو بن تَغْلب العَبْديّ من عبد القيس، وقيل: هو من بكر بن وائل. وقيل: من النَّمر بن قاسط بن هِنب بن أَفصى بن دُعْمِيّ بن جَدِيلة بن أَسَد بن ربيعة بن نزار. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة،ابن حجر العسقلاني ١/ ١٩٣.

٧١- قاضي مكة شرفها الله تاج الدين بن أحمد بن إبراهيم بن تاج الدين المكي: المعروف بابن يعقوب، إمام الأدباء وجمال الخطباء له ديوان جمع من الحكايات أسماها ومن الرسائل أسناها، وفتاوي نفيسة جمعها ولده سماه تاج المجاميع، توفى سنة (١٠٦٦هـ). ينظر: مخلوف، محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ١/ ٤٣٩.

٧٢- عبد الْملك بن جمال الدَّين بن إسماعيل العصامي جدّ الْمَذْكُور قبله ولد سنة ٩٧٨ ثَمَان وَسبعين وَتِسْعمِائَة بِمَكَّة وَنَشَأ بهَا وَأخذ عَن مشايخها وبرع فِي الْعُلُوم وصنّف مصنفات مِنْهَا شرح الشذور وَشرح الْقطر وَشرح الشَّمَائِل وَشرح الألفية وَغير ذَلِك، توفي سنة (١٠٣٧هـ). ينظر: الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ١/ ٤٠٣.

٧٣- سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر،ابن معصوم الحسني:٧٣.

٧٤- المصدر نفسه.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

١- أحسن الوديعة في تراجم مشاهير مجتهدي الشيعة، السيد محمد مهدي الموسوي الكاظمي(م١٣٩١)،تحقيق: مؤسسة تراث الشيعة، ط١.

٢- الإصابة في تمييز الصحابة: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ.

٣- الأعلام: لخير الدين بن محمود بن محمد، الزركليّ الدمشقيّ (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطّبعة: الخامسة عشر، ٢٠٠٢ م.

٤- أعيان الشّيعة: للإمام السّيد محسن الأمين (ت١٣٧١هـ)، حقّقه وأخرجه: حسن الأمين، دار التّعارف للمطبوعات، بيروت – لبنان، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، (د: ط).

٥- بحار الأنوار: للعلامة الشيخ محمد باقر المجلسيّ (ت١١١١هـ)، تحقيق: محمد باقر البهبوديّ، مؤسسة الوفاء – بيروت – لبنان، الطّبعة: الثّانية، ١٤٠٣ه – ١٩٨٣م.

٦- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت١٢٥٠هـ)، الناشر: دار المعرفة بيروت.

٧- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، المحقق: محمد علي النجار، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

٨- تحبير التيسير في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، المحقق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، الناشر: دار الفرقان الأردن / عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)،دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

١٠- تكملة أمل الآمل: للمرجع الديني السيد حسن الصدر، تحقيق: السّيد أحمد الحسينيّ، مطبعة الخيام - قم المقدسة، ١٤٠٦ه، (د: ط).: ١٠/ ٤٨٩١.

١١- تفسير جوامع الجامع، الشيخ الطبرسي، الوفاة (٥٤٨)، سنة الطبع١٤١٨، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ردمك ٩٦٤ - ٤٧٠ - ١٥٨ - ٥ تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى.

١٢- خلاصة الأثر في أعين القرن الحادي عشر،محمد أمين بن فضل الله المحبي الحموي (ت ١١١١)، الناشر: دار صادر بيروت.

١٣- ديوان أبي الأسود الدّؤليّ: تحقيق: الشّيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، الطّبعة: الثّانية، ١٤١٨ه - ١٩٩٨م.

١٤- الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة: للعلامة الشّيخ آقا بزرك الطّهرانيّ (١٤٨٩ه)، دار الأضواء، بيروت - لبنان، الطّبعة الثّالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. ٢٧٩.

١٥- السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس، أبو بكر بن مجاهد البغدادي(ت٣٢٤)، المحقق:شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

١٦- سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصليّ (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر،

دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطّبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٧- سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، صدر الدين المدني، علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسني الحسيني، المعروف بعلي خان بن ميرزا أحمد، الشهير بابن معصوم (ت ١١١٩هـ)

١٨- سير أعلام النبلاء: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبيّ (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطّبعة: الثّالثة، ١٤٠٥ه - ١٩٨٥م.

١٩- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، مخلوف، محمد بن محمد بن عمر بن علي بن سالم مخلوف (ت ١٣٦٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ٢٠٠٣م.

٢٠- شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو: لخالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاويّ الأزهريّ، المعروف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطّبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢١- شرح الرّضي على الكافية: لمحمد بن الحسن الرّضي الاستراباديّ (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، دار المجتبى، الطّبعة: الأولى، ١٤٣١هـ ق.

٢٢- الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطّبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٢٣- طبقات أعلام الشّيعة: للعلّامة الشّيخ آغا بزرك الطّهرانيّ، دار إحياء التراث العربي، الطّبعة: الأولى،

١٤٣٠هـ.

٢٤- العين: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ البصريّ (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د: ط، ت).

٢٥- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)،الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام(١٣٥١هـ) ج. برجستراسر.

٢٦- القاموس المحيط: لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآباديّ (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٢٧- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر: لأبي محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد الهِجرانيّ الحضرميّ (ت٩٤٧هـ)، عُني به: بو جمعة مكري، وخالد زواري، دار المنهاج – جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

٢٨- الكافية في علم النحو: لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطّبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

٢٩- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطّبعة: الثّالثة، ١٤٠٧هـ.

٣٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت – لبنان، (د: ط، ت).

٣١- معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء، محمد حرز الدين،

نشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، مطبعة الولاية قم.

٣٢- معجم المؤلفين: لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقيّ (ت١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، (د: ط، ت).

٣٣- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.

٣٤- الوافي بالوفيات: لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفديّ (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٣٥- وسائل الشيعة، الحر العاملي(ت ١١٠٤)، سنة الطبع ١٤٠٣-١٩٨٣م، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، تحقيق وتصحيح وتذييل: الشيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازي، ط٥.

٣٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان البرمكيّ الإربليّ (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت - لبنان، طُبعت أجراء الكتاب ما بين ١٩٠٠ - ١٩٩٤م.